

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٥٩٩**

الخميس، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

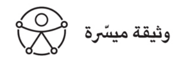
الرئيسة	السيد بريسمان	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارث بالو
	أنغولا	السيد جيموليكا
	تشاد	السيد محمد زيني
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام


1546167 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

بعد التشاور مع أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أصدر البيان التالي نصه بالنيابة عنهم:

”يشير مجلس الأمن إلى مسألة المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة (المشاورات الثلاثية)، وإلى تقرير فريقه العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية وأصحاب المصلحة الآخرين المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/659)، وإلى قراريه ١٣٥٣ (٢٠٠١) و ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، وإلى مذكرتي رئيسه المؤرختين ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/630)، وإلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/22).

”ويحيط مجلس الأمن علما بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره المعنون: مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/682) وبالتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، فيما يتعلق بالمشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة. ويلاحظ مجلس الأمن على وجه الخصوص، رأي الفريق المستقل الرفيع المستوى والأمين العام الذي مفاده أن انعدام الحوار الفعال من خلال المشاورات بين هذه الجهات الثلاث صاحبة المصلحة يولد إحباطاً على جميع الجوانب ويضّر بتنفيذ الولايات.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالآراء المعرب عنها في الاجتماع التاسع لفريقه العامل حول موضوع ”نحو حوار استراتيجي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة“ الذي عُقد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ برئاسة تشاد.

”ويسلم مجلس الأمن بأن إجراء مشاورات متواصلة مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة أمرٌ أساسي لاكتساب فهم مشترك للاستجابات المناسبة وآثارها على الولاية والتنفيذ في كل عملية من العمليات. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى الآليات الكثيرة القائمة التي تهدف إلى تيسير المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة، وخاصة الفريق العامل، والمشاورات الرسمية وغير الرسمية مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، فضلا عن الدور الذي يقوم به كلٌّ من اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة الأركان العسكرية. ويسلم مجلس الأمن بأن المشاورات الحالية بين هذه الجهات الثلاث صاحبة المصلحة لا تفي، رغم وجود تلك الآليات، بما هو متوقع منها ولم تحقق بعد كامل إمكاناتها.

”ويسلم مجلس الأمن بأن تجارب وخبرات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في مسارح العمليات يمكن أن تساعد كثيرا في تخطيط العمليات. ويشدد مجلس الأمن على أهمية أوجه التبادل الفني وتبادل الممثلين

والتبادل الهادف ويؤكد أهمية مشاركة الجهات الثلاث صاحبة المصلحة مشاركةً تامة كي تكون الاجتماعات مفيدة ومنتجة. ويقر مجلس الأمن بأهمية المشاورات الفعالة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة، وبأن هذه المشاورات يجب أن تتجاوز مسألة الولايات التي تناط بالعمليات بحيث تشمل أيضا مجالات مثل سلامة وأمن حفظة السلام، وتشكيل القوات الاستراتيجية، والشؤون الجنسانية، والسلوك والانضباط، بما في ذلك ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين، والقدرات، والأداء، والمعدات، والمحاذير الوطنية.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/PRST/2001/3)، الذي أنشأ بموجبه الفريق العامل للحصول، حسب الاقتضاء، على آراء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، بوسائل منها عقد اجتماعات بين الفريق العامل والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، وذلك حتى يأخذ مجلس الأمن آراء هذه البلدان في الاعتبار. ويشدد مجلس الأمن على فائدة عقد جلسات إحاطة وافية وشاملة من جانب الأمانة العامة في جلسات مغلقة وأهمية مشاركة جميع الجهات المعنية مشاركة تامة بما فيها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة التي تبادر بالدعوة إلى إجراء عمليات هادفة لتبادل المعلومات. ويعتبر مجلس الأمن المشاوراتِ مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة فرصةً سانحة لوضع التوقعات المتعلقة بما يلزم من القدرات ومعدلات الأداء والجداول الزمنية ولفهم الحدود المقيّدة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة. ومجلسُ الأمن، إذ يشير إلى الفقرة ٧ من منطوق القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، يشدد على أن جلسات الإحاطة المذكورة يجب أن تتضمن المعلومات المناسبة التي تكفل وضع منظور جنساني في الاعتبار عند التخطيط للبعثات الجديدة واستعراض البعثات القائمة.

”ويشجع مجلس الأمن الأمانةَ العامة على أن تواصل تزويد البلدان المعنية المساهِمة بقوات وبأفراد من الشرطة بالمعلومات، حسب اقتضاء الحال وفي الوقت المناسب، ولا سيما فيما يتعلق بالحوادث الأمنية الخطيرة التي تقع في البعثات. ويرحب مجلس الأمن بما حدث من تطورات في النهج غير الرسمي المتبع في المشاورات التي تجري بين الجهات الثلاث صاحبة المصلحة، على النحو الوارد في التقرير المتعلق بأنشطة فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويشجع مجلس الأمن بشدة أعضاءه على مواصلة عقد مثل هذه المشاورات غير الرسمية والتفاعلية والمركزة مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة وعلى الاستمرار في تطويرها.

”ويؤكد مجلس الأمن أن إجراء المشاورات المستمرة مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات وبأفراد من الشرطة قبل إنشاء بعثة من البعثات وطوال دورة حياها أمرٌ مهم للتوصل إلى فهم مشترك للولايات والتزام موحد بتنفيذها، مسلماً أيضاً بأن مشاورات من هذا القبيل ينبغي ألا تؤخر إنشاء البعثات. ويؤكد مجلس الأمن أهمية أن تُجرى بشكل منتظم مشاورات شاملة وهادفة مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة على المستويات العليا، بما يشمل الأفراد المتخصصين والخبراء والمسؤولين العسكريين رفيعي المستوى، حسب الاقتضاء، يكون هدفها ضمان

فهم مشترك بين الأمانة العامة والمساهمين المحتملين فيما يتعلق بالقدرات اللازمة، وتسفر عن التزامات بتنفيذ الولاية ومفهوم العمليات.

”ويدعو مجلس الأمن الأمانة العامة إلى تقديم إحاطات إلى البلدان المحتمل أن تسهم بقوات وبأفراد من الشرطة، حسب الاقتضاء، إلى جانب أعضاء مجلس الأمن عن تقييمها لنزاع ما والخيارات المحتملة للولاية قبل الإذن بعملية من العمليات، بهدف إتاحة النظر في القدرات اللازمة ومنح المجلس فرصة للحصول على رؤى بشأن التحديات والفرص المرتبطة بإصدار تكليف بمهام معينة وبتشكيل القدرات المطلوبة ضمن أطر زمنية محددة. ويدعو مجلس الأمن أيضا الأمانة العامة إلى أن تقدم بصورة منتظمة إحاطات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، من خلال الآليات القائمة عند الاقتضاء، ويؤكد أهمية إجراء تبادل كامل لوجهات النظر بشأن التحديات التنفيذية التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة. ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بإنشاء خلية تخطيط معنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمانة العامة أن تقدم بصورة منتظمة إحاطات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، إلى جانب مجلس الأمن، وأن تلتمس آراءها، بما في ذلك آراء الأفراد النظاميين المنتشرين في الميدان، في تقييم التقدم المحرز بعد إنشاء عملية من عمليات السلام.

”ويسلم مجلس الأمن بأن نجاح عمليات حفظ السلام سيتطلب بشكل متزايد تعاونا وثيقا يقوم من الوهلة الأولى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفي هذا الصدد يشجع المجلس الأمانةَ العامة على أن تتشاور مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، لا سيما الاتحاد الأفريقي، ويعرب عن استعداده للقيام بذلك حسب الاقتضاء، وخصوصا في حالة الانتقال من عملية حفظ سلام إقليمية إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ويشجع مجلسُ الأمن الأمانة العامة بشدة على التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في الوقت المناسب عند التخطيط لإدخال أي تغييرات على المهام العسكرية، أو على قواعد الاشتباك الخاصة بالبعثة، أو على مفهوم العمليات، أو هيكل القيادة والسيطرة، أو على بناء السلام في وقت مبكر مما يمكن أن يكون له تأثير على الاحتياجات من الأفراد أو المعدات أو التدريب أو الاحتياجات اللوجستية، لكي يتسنى تمكين البلدان المُساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة من أن تسدي مشورتها خلال عملية التخطيط، ولضمان أن يكون لدى أفرادها قدرة كافية لتلبية المطالب الجديدة.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يكفل تفاعل رؤساء البعثات وقادة القوات ومفوضي الشرطة في وقت مبكر مع الأفراد المدنيين والعسكريين بالبعثة فيما يتعلق بالتغييرات في ولاية من الولايات قبل إصدار مفهوم جديد للعمليات وتوجيهات جديدة، من أجل ضمان فهم مشترك للتغيرات المدخلة على الولاية وتحسين تنفيذ الولايات على نطاق البعثة، وضمان مراعاة آراء القادة التنفيذيين خلال هذه العملية.

”ويحيط مجلس الأمن علماً باعتزام الأمين العام تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن بشأن مسائل السلوك والانضباط والأداء التي تقوض تنفيذ الولاية، بما في ذلك عدم تنفيذ البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة للمهام التي كلفت بها، وبشأن تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين والادعاءات المتصلة بالاستغلال

والاعتداء الجنسيين، وباعتزام الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن على النحو المناسب، ويلاحظ أهمية هذه المسائل بالنسبة للمشاورات الثلاثية. ويلاحظ مجلس الأمن أيضا أهمية المسائل المتعلقة بالقدرات ومتطلبات الأداء بالنسبة للمشاورات الثلاثية، من خلال فهم مشترك شامل للمهام التي ستقوم بها البعثات، وفي هذا الصدد يدعو الأمانة العامة إلى مساعدة البلدان المساهِمة بقوات وبأفراد من الشرطة من خلال إيضاح هذه الاحتياجات، ويرحب بالدعم المستمر الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى البلدان المساهِمة بقوات وبأفراد من الشرطة لمساعدتها على تلبية الاحتياجات المذكورة. ويشجع مجلس الأمن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة على أن تبلغ، خلال التفاوض على إمكانية النشر، عن المحاذير الوطنية فيما يتعلق باستخدام الوحدات العسكرية أو وحدات الشرطة، ويؤكد أن هذه المحاذير ستؤخذ في الاعتبار في عملية اتخاذ القرار لدى اختيار القوات، بما في ذلك البت في مسألة المضي قدما في النشر.

”ويظل مجلس الأمن، بوسائل منها فريقه العامل، ملتزما بإجراء مناقشات أخرى من أجل تعزيز المشاورات الثلاثية، ولا سيما شراكته مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، وبالمضي قدما في المساعي الواردة في هذا البيان الرئاسي. وإذ يشير مجلس الأمن إلى قراره ١٣٥٣ (٢٠٠١) والبيانات الرئاسية ذات الصلة، يعرب عن استعداده لمواصلة تطوير عملية جلسات التشاور غير الرسمية المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة على أساس مستمر وقبل تجديد الولايات ويحث البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة على إبداء آرائها بشأن هذه المسألة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، بوسائل منها فريقه العامل“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/26.

وأتمنى لأعضاء المجلس عاما جديدا سعيدا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.